

مجلة المعجمية - تونس

ع 12-13

1997

## «اسم الجنس» بين المقولة المعجمية

### والنواة الإعرابية

بحث : النصف عاشور

#### 1 - تمهيد :

الفرضيات والقضية النحوية المقصودة : اسم الجنس مقولة معجمية أم نواة إعرابية في إطار التفكير النحوي العربي وأصوله النظرية.

يقع بحثنا في إطار أصول النحو العربي - ما يسمى أصوله النظرية أو المبدئية (من بين الأصول : أقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد والاشتقاق مثلا).

وهذا العمل أنجز في أطروحتنا عن ظاهرة الاسم في التفكير النحوي<sup>(1)</sup>، ولا نرمي هنا إلى تكرار حرفي لما قلناه هناك. وإنما نهدف إلى طرح إشكال يبدو لنا كليا قديما جديدا في الأنحاء واللغات. وتجري معالجة الاسم - اسم الجنس - في أجزاء علم النحو أي الصرف والإعراب. وفي سياق ما يوجد من علاقة بين النحو/1 والتصريف/2 والاشتقاق/3 واللغة/4 : وهي المصطلحات الأربعة التي ناقشها النحاة وحددوا ما يمكن أن يقوم بينها من علاقة كما ذهب إليه مثلا ابن جنّي في كتاب المنصف<sup>(1)</sup> ونمثل رسم هذه العناصر كما يلي :

← النحو → التصريف ← اللغة

3 2 1

← النحو → التصريف ← الاشتقاق ← اللغة

4 3 2 1

(1) ابن جنّي : المنصف، 1، ص 4-5.

فالتصريف جزء من النحو والاشتقاق وبسببته يتجاذبه التصريف واللغة (واللغة هنا في معنى الرصيد المعجمي والمفردات).

والمشكل الذي نطرحه يتصل باسم الجنس وتأرجحه بين الوحدة البسيطة/ المقولة المعجمية والثروة الإعرابية. ونحاول من خلال قراءة النحو العربي أن نبين كيفية تحديد معالم المحلّات الإعرابية أي المعاني النحوية الوظيفية في ثنائية التحليل والتأليف أو الاختزل والتكرار انطلاقاً من اسم نعتبره خلاصة تاريخية نحوية لمختلف الدلالات المحتملة في اللغة.

والفرضية الأساسية التي نسعى إلى الإجابة عن بعض مظاهرها هي مدى اعتبار اسم الجنس خلاصة نحوية لأقصى ما تحتمله العلاقات الإعرابية المحكومة بنواة الإسناد ومقتضيات ثنائية العامل والمعمول وهي مقتضيات تكمن ضمناً في اسم مفرد شكلاً ومركّب معنى. أي في اسم يدعو بالقوة إلى استحضار مقولات ومفاهيم نحوية محضة تتحقّق في النظام الصرفي والنظام التركيبي في شبه نواز وتواصل وتلازم.

فالاسم يختزل الثروة الإعرابية. وهو داخلياً رغم إفراده يحقق أدواراً دلالية نحوية يمكن تنفيذها خارجياً في صورة وظائف نحوية تجري في بنية الجملة.

إن ما يفتح لنا طرح هذه القضية هو أولاً تحديد مفهوم اسم الجنس في نظر النحاة ونعالج ثانياً تصنيف اسم الجنس في الاشتقاق والتصريف. ونفسر ثالثاً اسم الجنس بالنظر إلى تعليل أقسام الكلام في مجال الخفة والثقل وما يفضي إليه ذلك من كشف عن مقتضيات هذا الاسم الإعرابية والدلالية.

**2 - الميدان الاصطلاحي التعريفي = اسم الجنس في النحو العربي:**

كوّن الباب الأول من كتاب سيبويه منطلقاً لتمثيل أقسام الكلم وتعريفها. فالكلم عنده ثلاثة أنواع هي من قبيل المعطيات البديهية التي لا شكّ فيها: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». والاسم رجل وفرس وحائط وهي ثلاثة أضرب دالة على العاقل وغير العاقل من إنسان وحيوان وجماد، وهي أسماء أجناس كلية جامدة. وعرف سيبويه

بعد ذلك الفعل بقوله : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» (2).  
ورغم أن سيويه لم يعرف الاسم بل مثل له - كما قال النحاة من بعده- فهو قد ترك  
الباب مفتوحاً لحدود كثيرة متنوعة -والاسم وهو غير مشكل كَوْن مشاكل إذ القريب  
البديهي هو موضوع السؤال والبحث.  
وإذا تبّعنا الكتاب في أبوابه بحثاً عن المصطلح أي مصطلح اسم الجنس وقفنا على  
ثلاثة أنواع من الألفاظ هي :

أ - «اسم الحدثان الذي أخذ منه» الفعل : نحو الذّهاب (34/1).

ب - «أسماء الحدث» (35 /1).

ج - «في الفعل» بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث (36 /1).

ونجد تنوعاً في المصطلح بعد سيويه . فالمراد يستعمل «اسم الفعل» (3) وهو يعني  
المصدر . ونلاحظ هنا ازدواجية الاسم والفعلية في كلمة واحدة .

وأما نحاة القرن الرابع فقد حدّدوا المفهوم وصرّحوا بالمصطلح اسم الجنس إلى  
جانب مصطلح «اسم النوع» الذي «يقع للواحد والجماعة» (4) ويرى ابن جنّي ان اسم  
الحدث أو المصدر اسم لجنس فعله . ويصرّح بشبهه مبدأ هامّ نعتبره الأطروحة في التفكير  
النحوي العربي إذ يقول : «والجنس أبداً غماية الغايات ونهاية النهايات في معناه» ويعدّه  
الصفة وغير الصفة للإعمال (5).

وقدم ابن يعيش نصّاً مثالياً طرح فيه مفهوم اسم الجنس بالنظر إلى الاسم العلم .  
فكان الاسمية تجري في مسترسل نحوي دلالي بين طرفين : بداية مجردة بأسماء كلية لها  
معنى «كلّ» الدالة على استغراق الأجناس والأنواع ونهاية مغلقة دالة على واحد مختصّ .  
فاسم الجنس «ما علق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه» أو هو «ما كان دالاً على

(2) سيويه : الكتاب، 1 ، ص 12

(3) المراد : المختضب، 2 -ص 37، 4 ، ص 299.

(4) أبو علي الفارسي : المسائل المشكّلة ص ص 249 - 250.

(5) ابن جنّي : المبهج، ص 46

حقيقة موجودة وذوات كثيرة! ويصدق على كثيرين فانسان ذال على الأدمية ورجل على الرجولية بالذكرورة والأدمية(6).

- وأما الاسم العلم فد «ما علق على شيء بعينه غير متناول ماأشبهه» وهو «الاسم الخاص الذي لا أخص منه» يركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية . . . «ولم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم». وأكد ابن يعيش مقالة النحاة ومفادها «انّ الأعلام لا تفيد معنى» فإذا كانت أسماء الأجناس مفيدة متمكّنة في النظام اللغوي فالاسم العلم «يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة» فالاختلاف بين اسم الجنس والاسم العلم اختلاف بين مقولة نحوية نظامية مفيدة ومقولة تخرق النظام(7).

### 3 - اسم الجنس في الاشتقاق والأصالة :

- وتناول النحاة أسماء الأجناس من حيث الأولية والاشتقاق. فهي «لا تسبق بما يكون لها مصدرا وأصلا». فهي «الأولى لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه» وكأنتها في جمودها وسكونها تشبه الحروف الأصول أو الجذر الدال على الحدث. ويؤكد مبدأ الأصالة لأسماء الأجناس قوتها في التصور والاعتماد والنفس. والجرجاني يقول في هذا: «انّ الاسم أوّل. ولذلك يقال لأسماء الأجناس الأوّل لأنّها لم تتضمن شيئاً من المعاني التي هي ثوان لأوائل هي أصول»(8).
- واستعمل الجرجاني شبكة اصطلاحية تصور تاريخ المفهوم في التفسير النحوي. وهذه الشبكة هي (9) :

[المصادر - الأحداث - الحدثان - المعاني - الفعل]

1 2 3 4 5

فاسم الجنس بداية وأصل جامد بعده تصدر التماذج والصور المتولدة عن المادّة. ويذهب النحاة إلى تأكيد أولية الاسم الجامد في عملية الاشتقاق وبعد الجوامد نجد

(6) ابن يعيش : شرح المفصل 1، ص ص 25 - 26.

(7) نفسه، ص 27 - إذا اعتبرناه جامداً، فهو يقبل التأويل بالصفة .

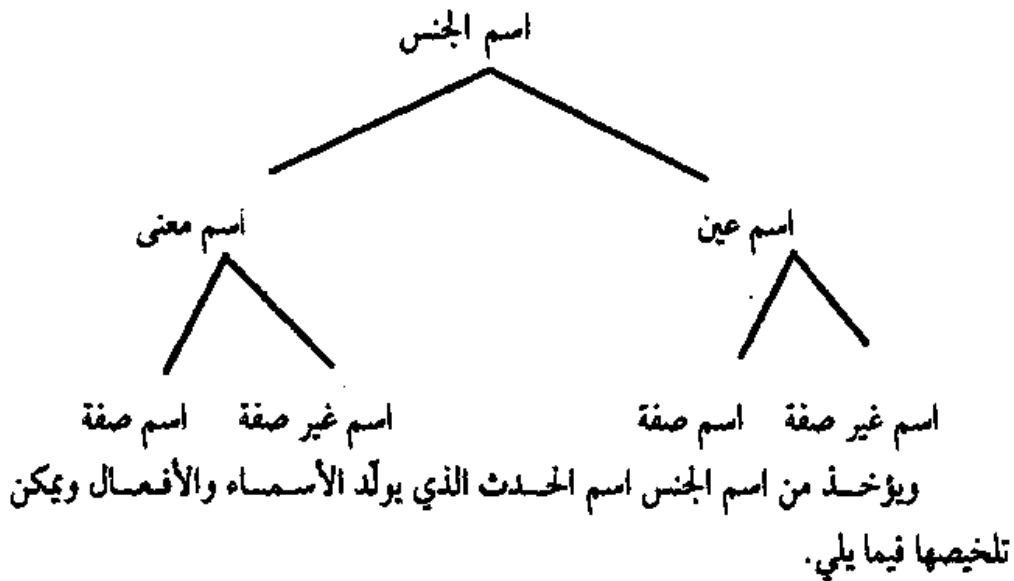
(8) الجرجاني : المقتصد، 2، ص 964.

(9) نفسه، 1، ص 580.

المصادر والمشتقات من صفات وغير صفات. ونجد في كلام الرازي تلخيصاً لهذا المعنى إذ يقول : «يجب الانتهاء في الاشتقاق إلى أسماء موضوعة جامدة. والموضوع غني عن المشتق. والمشتق محتاج إلى الموضوع. والموضوع سابق بالرتبة على المشتق». والغاية في هذا التفكير أن تكون أسماء الأجناس سابقة بالرتبة على الأسماء المشتقة» (10).

وأفضى النظر في أوكية اسم الجنس في الاشتقاق إلى رسم تصنيفي لتولد الأسماء والأفعال. فهذا الصنف الكلي الذي لا ينقل من شيء سابق اسم حدث صريح. وكثيراً ما رادف عنه النحاة المصدر الذي اعتبر أصلاً للفعل والاسم. فالمصدر أصل موجود في المشتقات. وأصلها مصدر «قد غير غالباً إمّا بالحركات (ضرب - يضرب) أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب» (11).

ويتولد عن اسم الجنس ما يلي :



(10) الرازي : التفسير الكبير، 1، ص 44.

(11) الاسراباذي : شرح الشافية، 1، ص 12، ويقابله «الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل»، وشرح الكافية، 3، ص 399.

## اسم الحدث

القفل اسم الفاعل اسم المفعول المبالغة المشبهة التفضيل الزمان المكان الآلة  
ويمكن تفسير الأسماء المشتقة بحسب دلالتها على الموصوف والصفة وهي ثنائية  
مختزلة في الصيغة المفردة في الأسماء المختلفة. ونؤوّل وجود هذه الثنائية بحسب قوة  
التعيين وضعفه إذ الموصوف قد يكون معينا بنسب متنوعة وكذلك الشأن في الصفة.  
وتحلل في هذا المجال الصفات من اسم الفاعل وصولا إلى الاسم المصغر.

### 4 - اسم الجنس والنواة الإعرابية :

من بين مظاهر تحقق ثنائية العامل والمعمول في صيغة تأليفية مختصرة الموصوف  
والصفة.

### 1 - ثنائية الموصوف والصفة :

تمثل هذه الثنائية من الناحية النحوية والدلالية سمة الأسماء المشتقة من صفات  
وغير صفات و ما يؤوّل بهما من أسماء سميت بالصرّيحة.

- ويمكن معالجة اسم الحدث على أساس ما يتولد عنه من صيغ وتحديد ثنائية  
الموصوف والصفة أو الموضوع والمعمول أو المحمول والعامل أو المسند إليه والمسند.

- ولكنّ ما نؤكّده في هذا العمل هو كيفية دلالة اسم الجنس أو اسم الحدث على  
ما يطلبه من مفاهيم نحوية ومقولات مجردة يختصرها في شكل مفرد. وتتناول هذه  
القضية من زاوية وسم أقسام الكلام فيما نسميه بالمعاني النحوية الوظيفية.

### 2 - تعليل الاسم والفعل والحرف ومقتضيات اسم الجنس

### الإعرابية :

إنّ النظر في تعليل أقسام الكلام على أساس أصول النحو كالقياس والتعليل بالشبه  
والخفة والثقل من شأنه أن يحدّد متعلقات كلّ صنف داخل التركيب ويرسم لنا معالم  
الفضاء الإعرابي الذي يشغله اسم الحدث بكلّ ما يحتمله من معانٍ نحوية.

## 2 - 1 - تواصل الأقسام بالمشابهة والخفة والثقل :

عالج النحاة الاسم في مجال عام هو أقسام الكلام . ويمكن في رأينا أن تفسر الأقسام الثلاثة من اسم وفعل وحرف بحسب استرسال سماتها الصيغية والإعرابية والدلالية. وقد علل النحاة التقاء الاسم والفعل خاصة في الوسم النحوي باعتماد أصول مبادئ ترجع إلى الخفة والثقل والشبه بحثا عن الاطراد والانتظام والتناسق في التعليل.

ونلاحظ هنا أن علل النحو مكنتهم من الوصف والتفسير والتحكم في المشترك بين الأسماء والأفعال.

ونجد في كتبهم نصا ثابتا لا يختلف مضمونه منذ «الكتاب» ومرورا بالزجاجي ووصولاً إلى السيوطي . فما هو محتوى هذا التفسير ؟

يقتضي النظام اللغوي المحافظة على الاقتصاد والاختزال ويسم الأقسام - وهي أصناف مقولية كلية، كالاسم والفعل - وسما لا يتضارب مع قوانينه وأصوله.

فالاسم - اسم الحدث بالخصوص - يشبه الفعل في الحركات والسكنات كما يشبهه (من حيث الاتصال بالفعل) في العمل الإعرابي . فالمصادر والصفات العاملة ضرب من الأسماء شكلا صيغياً وأفعال معنى إعرابياً . فهي أسماء فعلية .

وفسروا بعلة الشبه الاسم والفعل والحرف . إذ توجد أسماء مشبهة بالفعل وأخرى مشبهة بالحروف في العمل الإعرابي . وبالشبه نقف على تواصل الأقسام الثلاثة بين الاسم الفعلية والحرفية وأحكامها .

واستقل ركن التعليل - علة الشبه وغيرها - بنصوص في التراث النحوي . ولعل أهم ما يكون مدخلا لوصف اسم الحدث وهو اسم جنس هذا الضرب من العلل . وتناول فيما يلي نص النحاة في علة الخفة والثقل لبيان دلالة اسم الجنس على التواء الإعرابية ولوازمها ومقتضياتها من مفاهيم ومعان نحوية .

من المفروض أن توسم أقسام الكلام الثلاثة (س ، ف ، ح ) بثنائية الخفة والثقل . إلا أن مضمون النص النحوي يقوم على تحليل السمتين في الاسم والفعل دون الحرف .

فالاسم أخف من الفعل في نظر النحاة وذلك لعدة أسباب ومبررات تعتمد مقاييس نحوية محضة يمكن تلخيصها في المظاهر الموالية :



1 - مقياس الأوكية في الرتبة والتصوّر والاعتقاد :

فالاسم مستقل بالفائدة مستغن عن الفعل . والفعل يحتاج الى الاسم لايفارقه  
ليتمّ في التركيب . فالاسم متى ذكر دلّ على مسمّاه ولا يطول فكر السامع فيه (12) ،  
والفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله لأنّه لا ينفكّ منه . ويستحيل وجوده من  
غير فاعل (13) .

2 - والفعل لا يدرك إلا بفاعله ولوآزمه التي بها يوسم بالثقل ، وهي بعد الفاعل  
المنصوبات الثمانية : خمسة مفاعيل أصول وثلاثة مشبهة بها (14) . وهو مقياس المعاني  
الوظيفية المحتملة في بنية الصيغة . فالاسم بسيط مفرد والفعل بنى على الجملة .

3 - مقياس الإضمار والإظهار :

ويتمثل ذلك في إضمار الاسم في الفعل واستاره فيه ، والاسم لا يقدر فيه  
الفعل . فالفعل أثقل من الاسم من حيث الإضمار . فالتقدير للأجسام لا للأعراض  
والصفات .

4 - مقياس الجمود وعدمه - درجة التصرف والاختلاف :

فالاسم أول جامد ساكن لا يختلف والفعل يتصرف في جداول الزمن باختلاف  
جداول التصريف .

5 - مقياس الكثرة والقلّة : ما كان كثير التداول على الألسن خفيف وما كان قليله  
ثقيل . فكثرة الاستعمال تبيّن خفة الأسماء وثقل الأفعال (15) .  
ويمكن أن يضاف :

6 - مقياس الأصل والفرع : الاسم أصل والأصول أوائل لثوان فتكون خفيفة  
غير مثقلة بالزيادة التي تلحق الفروع . وقد عدّ الفعل فرعاً . والمشتق فرع على المشتق منه -  
وهذا المبدأ يطبق على مختلف المقولات النحوية ( كالعدد والجنس والتعيين . . . ) .

(12) الزجّاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 100 .

(13) نفسه ، ص 100 .

(14) نفسه ، ص 101 .

(15) انظر ما جاء في نص السيوطي : الأشباه والنظائر ، 2 ، ص ص 324 - 325 .

2-2 التوسّع في الوسم النحويّ على أساس المعاني الإعرابية  
إن اعتماد التفسير والتحليل بثائية الخفة والثقل ومفاهيم الشبه والقوة والضعف  
والكثرة والقلّة ضرب من الوسم النحويّ يفترض فيه أن يشتمل على أقسام الكلام الثلاثة  
نحو:

أ - الاسم (± خفة).

ب - الفعل (± خفة).

ج - الحرف (± خفة).

ونلاحظ هنا أنّ النحاة - في حدود ما وصلنا من كتبهم - قد اهتموا بمعالجة الاسم  
والفعل في الخفة والثقل بحسب المقاييس المذكورة. ويمكن انطلاقاً من نصوصهم أن  
نوسّع من تفسيرهم. وذلك باعتماد أقسام تجري بين الاسم والفعل أو بين الاسم  
والفعل فتكون نظرياً موسومة بالخفة والثقل في وقت واحد أو تحتل الثقل دون الخفة.  
فالأسماء المتصلة بالأفعال وهي تسمية النحاة لصف اسمي لفظاً وصياغةً فعليّ معنى  
وعملاً إعرابياً، تكون في رأينا نوعاً مشتركاً بين الخفة الاسميّة والثقل الفعلية. فالصادر  
وهي أسماء أجناس لأحداث دالة على الصفة وغير الصفة أسماء لفظاً وأفعال معنى،  
وكذلك أسما الفاعل والمفعول. فكانها أنواع لا توسم بخفة ولا ثقل أو تجمعهما في  
شكل نحويّ واحد.

فمعالجة اسم الجنس وما يتولد عنه من أسماء يمكن أن تقوم على مقتضياته العاملة  
الإعرابية الفعلية فيوسم بالتركب والثقل سواء كان اسم عين أو معنى أو ما سمي جامداً  
وغير جامد (16).

وأما الحرف فلم يوسم - على حدّ علمنا - بخفة ولا ثقل. ونفترض رغم ذلك  
أنه في خروجه عن الاسميّة والفعلية وحياده في الظاهر لا خفيف ولا ثقل لعدم توقّر  
شروط الاسم والفعل فيه - فهو لا يسند ولا يستند إليه ولا معنى له إلا في غيره. لكنّه قد

(16) نلاحظ أنّ النحاة اشتقوا من الحروف والجوامد من نحو الناقة والنسر والأسد وسفرجل وغيرها  
(هي من الاسم الصريح أي الأجناس الأول).

يكون في غاية الخفة إذا اعتمدنا صياغته . فهو مجهول الأصول الحرفية ولا يمثل بوزن وهو في آخر درجات الإيهام والاختصار من حيث ملازمة الصورة الواحدة والهيئة الساكنة الواحدة ولكنه وهو المتناهي في الخفة شكلا -ولا يسمى اسما رغم هذا- مثقل بالمعاني التي ينوب عنها أو يبثها في العلاقات التركيبية . فقد اعتبر الحرف عند النحاة نائبا عن جملة . ويقول ابن يعيش مثلا : «حروف المعاني جمع تنوب عن الجمل التوام» (17) . ولعل في وجود الحروف المشبهة بالأفعال دليلا آخر على مطلق الثقل في الحرف إذا عدنا إلى مقاييس الثقل في الفعل والخفة في الاسم .

فما ينوب عن الجملة والنواة الاسنادية معنى متناه في الخفة والثقل متى فرقنا بين اللفظ والمعنى . وبهذا يمكن أن تتولد علاقات محتملة بين أقسام الكلام الثلاثة تحدّد بقيود الفائدة كما يلي :

- 1 - الاسم X الاسم ← خفيف X خفيف ← مفيد
  - 2 - الفعل X الفعل ← ثقيل X ثقيل ← غير مفيد
  - 3 - الحرف X الحرف ← لا ثقيل X لا خفيف ← غير مفيد
  - 4 - الفعل X الاسم ← ثقيل X خفيف ← مفيد
  - 5 - الفعل X الحرف ← ثقيل X (لا خفيف X لا ثقيل) ← غير مفيد
  - 6 - الحرف X الاسم ← (لا خفيف X لا ثقيل) X خفيف ← مفيد
- إنّ رسم أقسام الكلام - وهي مقولات إعرابية في غاية الاختزال والتأليف - بحسب الخفة والثقل يعود إلى مظاهر القوة والضعف والحركة والسكون وهي من أسس المعطيات الطبيعية والفيزيائية . ويمكن هكذا أن نعتبر اسم الجنس أقرب الأنواع من الحروف الأصول أو الجذر في جموده . وهو في تنافيه في الاسمية المحضه مركز خفة وثقل بحسب التفسير والتحليل الذي ننطلق منه . فهو مركز التوليد في المعاني الصبغية . . . يجمع الخفة وقد يجمع في الآن نفسه غاية الثقل الإعرابي من حيث ما يطلبه من علاقات محلّية موضعية مجالها المحلّات الإعرابية في بنية الجملة .

(17) ابن يعيش : شرح المفصل ، 7 ، ص ص 7 - 8 .

وقد نؤكد بهذا افتراضنا المتمثل في أن التناهي في الخفة والإيهام والشمول -في اسم الحدث- يخفي التناهي في الثقل والتخصيص والتوقيت أي كثرة المقتضيات الصيغية والوظيفية والدلالية. ولعل ذلك من مظاهر طاقة التوليد في أسماء الأجناس.

### 3 - الأدوار الإعرابية العشرة المتولدة عن اسم الحدث وهندسة المحلّات الوظيفية :

إن اسم الحدث في نظر النحاة يحتمل نحوياً توليد المعاني المتنوعة في صورة محضة. وهذه المعاني الإعرابية المضمرة في اسم الحدث تظهر في النظام الصرفي والنظام التركيبي حسب ازدواج وتوازٍ، فيوجد شبه تواصل بين السمات الصيغية والسمات الإعرابية.

فالأسماء الدالة على الحدث صفة وغير صفة كما رأينا. وفي غير الصفة المصدرية والزمان والمكان والآلة وفي قسم الصفة مفاهيم مقولية كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسماء المبالغة واسم التفضيل وما يدل من أسماء جامدة تنقل إلى مفهوم الصفات كاسم المنسوب والمصغر.

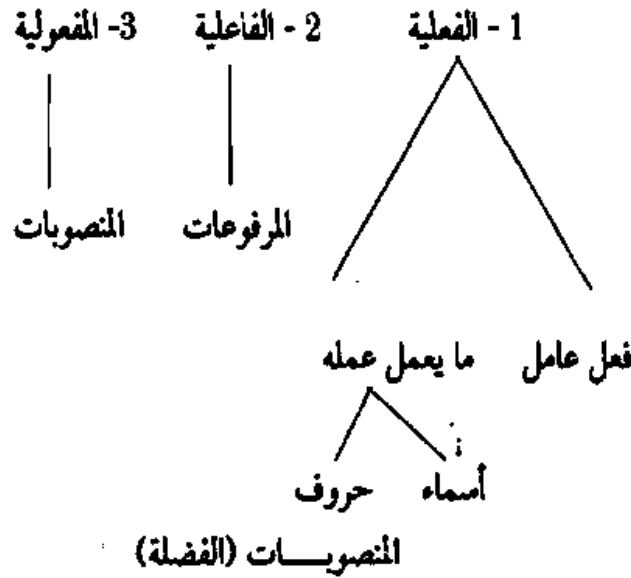
وهذان الصنفان يوازيهما ثبت من العلاقات الإعرابية المحلّية هي المعاني الوظيفية. ونجد فيه الفعلية والفاعلية والمفعولية وفي المفعولية، أنواع ثمانية من المنصوبات عرفها النحاة في صورة متماسكة حسب معايير وقیود محكمة. وتلك الأضرب هي المفعول المطلق وهو يمثل اسم الجنس في إيهامه وكثرة معانيه وثقله التحوي. والمفعول فيه الزماني والمكاني والمفعول لأجله والمفعول به (بدلالاته المتنوعة) والمفعول معه. وبعد هذه الخمسة ومصطلحها المفعول نجد ثلاثة منصوبات ملحقة بالمفعول هي التمييز والحال والمستثنى، ولم تسم بمفعول.

وهذه الوظائف الجارية في العلاقات الإعرابية تكون ضرباً من الأدوار الدلالية المحكومة محلياً بتطبيق نظرية العمل التحوي (Gouvernement, réaction).

وكما يلاحظ فهذه المفاهيم النحوية عشرة أنواع بدايتها الحدث المطلق وطرف النواة الفاعلية ونهايتها معان ثمانية في الفصلة أو المفعولية. وهي مقولات كلية موجودة في مختلف الأنحاء واللغات منذ أقدم العصور.

وقد بين النحاة أن اسم الحدث من هذه الناحية يقتضي من اللوازم والمتعلقات أكثر مما يطلبه الفعل. فيكون اسم الجنس بهذا مثقلا بالمعاني النحوية. ونلخص هذه المقتضيات كما يلي :

### اسم الجنس الكلي



1- المطلق - 2- الظرفية - 3- الأجلية - 4- الآلة - 5- المعية - 6- الكمية - 7- الكيفية - 8- الطرح  
فاسم الجنس حصيلة صرفية إعرابية يوقر متطلبات العمل النحوي. ويبلغ التوليد التركيبي أقصاه أثناء إنجاز هذه المفاهيم الوظيفية العشرة - وكثيرا ما قلّم النحاة جملا عيّنا فيها كيفية تسلط العامل على مختلف المواضع والمحلات، أي أنهم ذكروا جملة تتضمن جميع هذه الوظائف لبيان ما يصل إليه - في أقصى ما يمكن - اسم الحدث. فالاسم في صورته اللفظية خفيف لكنه فعل ثقيل في دلالاته وسقوطه في عدد معين من المحلات المقيدة بخصائص العمل الإعرابي. ويتحقق العمل حسب قوة التأثير والتعلق وبحسب

تكرار النواة المختزلة في صيغة الاسم المفردة (مراجعة ثنائية الموصوف والصفة أو المحمول والحامل) وهيئة تركيبية تحليلية في بنية الجملة.

إن افتراضنا يقوم على اعتبار اسم الحدث وهو اسم جنس منبعا توليديا اشتقاقيا إعرابيا. فهو مفردة بسيطة ولكنه مركب متعدد المعاني النحوية. وهو اسم شكلا وفعل معنى وعملا إعرابيا. يتأرجح بين الوحدة المقولية المرغلة في التجريد والإيهام والنواة الإعرابية المستعملة نظريا لإنجاز مختلف الوظائف التحليلية.

فكأن أصل المعاني وبدايتها اسم جامد محض يجري رغم جموده في قمة الاختزال والتأليف والتحليل. هو منطلق الاشتقاق الصيغي والوظيفي في نفس الوقت. هو جامد ساكن لكنه متحرك متقل من الجامد البسيط يخرج الحي المركب. فهو لم يؤخذ من سابق لكنه يختصر بالقوة النواة الإعرابية بكل مقتضياتها وفي العدم حياة.

هكذا يمكن فيما يبدو لنا- تنظيم الاشتقاق والمحللات الوظيفية المبثورة في النظام النحوي من خلال معالجة اسم الجنس في صورة اسم متقل بعشرة مفاهيم محتملة فليس المتناهي في الخفة بعيدا عن التناهي في الثقل النحوي والدلالي في نفس الوقت. هو في غاية الخفة لفظا وفي غاية الثقل معنى واحتياجا إلى متعلقاته، فالمفرد والمركب والواحد والمتعدد والكلمة والنواة بينها حدود مرسومة لكنها في السمات النحوية تندمج وتفترق بحسب استعداد النظام وتوليد الفائدة بفضل مقاصد التكلم الذي اعتبره النحاة العامل الأول.

### المنصف عاشور

كلية الآداب بمنوبة

جامعة تونس الأولى.

## قائمة والمراجع

- ابن جنّي : المنصف في شرح تصريف المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة 1954 - 1960 (3 أجزاء).
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ط. 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983.
- ابن يعيش : شرح المفصل، بيروت ( 10 أجزاء).
- أبو علي الفارسي : المسائل المشكّلة أو البغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله الشكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983.
- الاسترابادي : شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1973، (4 أجزاء وجزء للفهارس).
- شرح الشافية، دار الكتب العالمية، بيروت 1975 (4 أجزاء).
- الجهاني : كتاب المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد 1982 (جزآن).
- الرازي ، فخر الدين : مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، 1978 (8 أجزاء).
- الزجاجي : الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، 1959.
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977 (4 أجزاء وجزء للفهارس)
- السيوطي : الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي، بيروت 1984 ( 4 أجزاء).
- المنصف عاشور : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي العربي، (أطروحة مرقونة) كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس الأولى، 1997 ( جزآن).